

## أثر نون التوكيد في بنية الفعل العربيّ دراسة في المستوى الصوّتيّ

د. ريم فرحان عودة المعاينة

أستاذ مشارك، قسم العلوم الإنسانية، كلية الهندسة التكنولوجية  
جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية

**ملخص البحث.** ترمي الدراسة الموسومة بـ " أثر نون التوكيد في بنية الفعل العربيّ: دراسة في المستوى الصوّتيّ " إلى بيان أثر نون التوكيد بنوعيهما الثقيلة والخفيفة في بنى الأفعال التي يجب أو يجوز أن تتصل بها، وتفسير ذلك الأثر في ضوء علم الأصوات الحديث، مقارنةً إياه بتفسير علماء اللغة القدامى. وتتوصّل إلى أنّ لقانون السهولة والتيسير أثراً واضحاً في تفسير التغيّرات في بنى هذه الأفعال، إذ قد يتغيّر ترتيب المقاطع عند إسناد نون التوكيد إليها، أو قد تظهر بعض المقاطع المرفوضة أو المكروهة في العربية؛ فيسعى الناطق إلى التخلص منها بطريقة ما، نحو تقصير الحركة الطويلة، أو قد يسبب إسنادها توالي الأمثال؛ فيتخلّص الناطق من الصعوبة الناجمة عن نطق متماثلين أو أكثر إمّا بالحذف، وإمّا بالفصل من خلال تطويل حركة قصيرة.

## توطئة

تعدّ نون التوكيد بنوعيهما الثقيلة والخفيفة من الحروف المختصة، إذ تتصل بأواخر بعض الأفعال كتابة ونطقاً، فتؤثر فيها معنوياً ولفظياً، أمّا معنوياً، فيكون بإعطاء الفعل معنىً بلاغياً هو التوكيد، وبإخلاصه للاستقبال بعد أن كان يصلح للحال والاستقبال [٢٨، ص ٣٧/٩]، وأمّا لفظياً فذلك ما سأتناوله بالتفصيل في هذا البحث.

ونون التوكيد الخفيفة نون واحدة ساكنة، أمّا الثّقيلة فنونان: الأولى ساكنة، والثانية متحرّكة بالفتح، والثّقيلة أشدّ توكيداً من الخفيفة، " فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثّقيلة، فأنت أشدّ توكيداً " [٩، ص ٥٠٩/٣، وانظر: ٢٢ ص ١٢/٣، ١٩ و ١٦، ص ٤٦٣]، فتكرير النون بمنزلة تكرير التأكيد [٢٨، ص ٣٧/٩]، فالعرب تؤكّد الفعل بتكريره مرّة أخرى، " وربما عدلت عن تكرير الفعل ثانياً إلى النون الخفيفة، فأقامتها مقام الفعل... وربما عدلت عن تكرير الفعل مرتين؛ فوضعت مكانهما النون الثّقيلة... فنابت الثّقيلة عن فعلين زيدا للتوكيد، ونابت الخفيفة عن فعل واحد زيد للتوكيد، وهذا يدلّك على أنّ الثّقيلة أشدّ وأبلغ توكيداً من الخفيفة، وقد جُمع بينهما في آية واحدة، فقال الله تعالى: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَا مِّنَ الصّٰغِرِيْنَ﴾ (سورة يوسف: ٣٢) " [٥، ص ٧٣٧].

واستعمال الثّقيلة في اللغة العربيّة أكثر [٩، ص ٥١٢/٣، ٥٢٤]، يؤكّد ذلك أنّ الخفيفة لم تُستعمل في القرآن الكريم إلا في موضعين، هما قوله تعالى: ﴿وَلَيَكُونَا مِّنَ الصّٰغِرِيْنَ﴾ (سورة يوسف: ٣٢)، وقوله تعالى: ﴿لَسَفْعًا بِالنّٰصِيَةِ﴾ (سورة العلق: ١٥)، في حين وردت الثّقيلة في مواضع كثيرة جداً.

لا يؤكد الفعل الماضي مطلقاً، وما ورد منه مؤكداً فضرورة شاذة، وفعل الأمر يجوز أن يؤكد على الإطلاق؛ لأنّ الأمر مستقبل دائماً، ونونا التوكيد لا تتصلان إلا بما يفيد الاستقبال، وأما المضارع فله ستّ حالات؛ فهو قد يدلّ على الماضي أو الحال أو المستقبل، وهي في معظمها تنحصر في الجواز؛ لوقوعه بعد أداة من أدوات الطلب، نحو: هل تقولن؟ هلا تقولن! أو لوقوعه بعد أداة الشرط، نحو: إمّا تأتيني آتاك، أو لوقوعه بعد نهي، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ (إبراهيم: ٤٢)، أو لوقوعه بعد نفي، نحو: لا أدافعنّ عن ظالم، أو لوقوعه بعد ما الزائدة، نحو: "بجهد ما تبلغنّ". أمّا الوجوب فلا يكون إلا بوقوعه جواباً لقسم؛ لأنّه مثبت يفيد الاستقبال، وغير مفصول عن لامه بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَأْتِيهِمْ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَعُكُمْ﴾ (سورة الأنبياء: ٥٧) [انظر تفصيل ذلك في: ٩، ص ٥٠٩/٣ - ٥١٨، و ٢٢، ص ٢٨/٣ و ١١/٣، ص ٣٧/٩ - ٤٢ و ٢٧، ص ٣٩١/٢ - ٣٩٢ و ١٠، ص ٥٠٩/٢ - ٥١٢ و ١٣، ص ٣١٤/٣ - ٣١٨ و ٧، ص ٥٤ - ٥٧، و ١٩، ص ٨٨/١ - ٩٣]. أمّا إذا اتّصل به ما يحضه للمضيّ فلا يجوز تأكيده، "كما إذا دخلت عليه (لم) وهي حرف قلب، أي: إنّها تقلب زمن الفعل إلى المضيّ". [١١، ص ٩٦].

ولدراسة أثر نون التوكيد بنوعيتها، الثقيلة والخفيفة، في بنية الفعل، لا بدّ من تقسيم البحث إلى قسمين: الأول يدرس بنى الفعل المضارع المؤكدة، والآخر يدرس بنى فعل الأمر المؤكدة على اختلاف صور إسنادها.

## أ) توكيد الفعل المضارع

## ١- الفعل المضارع المسند إلى اسم ظاهر أو ضمير المفرد المدكّر

يجب ضبط آخره بالفتحة عند اتّصاله بنوَي التّوكيد، سواءً أكان مرفوعاً أم مجزوماً، فالمرفوع نحو: هل تُكْتَبُنَّ؟ وهل تُكْتَبُنْ؟ وحركة لامه في الأصل هي الضمّة (تُكْتَبُنْ + نُنْ).

ويرى القدماء من علماء اللغة أنّ دخول نون التّوكيد على الفعل المضارع المرفوع يوجب التّغيير من حالة الإعراب إلى حالة البناء؛ فيصبح الفعل مبنياً على الفتح لاتّصاله بها [٩، ص ٥١٩/٣ و ٢٢، ص ١٩/٣ و ٥، ص ١٧٣٩]، ويجعل سيبويه الدافع لتغيير الحركة في هذه الحالة هو عدم حدوث اللبس، إذ يقول: "وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثمّ لحقته النّون صيّرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هل تَفْعَلُنْ ذاك... [٩، ص ٥١٩/٣ وانظر: ٢٨، ١٣٧/٩]. فلو بقي الفعلُ المضارع مرفوعاً (هل تُكْتَبُنْ؟) لاختلط مع صورة الفعل المضارع المرفوع المسند إلى واو الجماعة، كما سيأتي ذكر ذلك في موضعه. ويرى الثماني أنّ العرب اختاروا بناء ما قبل نون التوكيد على الفتح؛ "لأنّهم شَبَّهوها ببناء التّأنيث من حيث كانت زائدة مثلها، فلمّا كانت التّاء يُفْتَح ما قبلها في نحو: طلحة، وحمزة، فَتَحَت النون ما قبلها، فقالوا: (اضْرِبْنَ، وأَكْرِمْنَ)" [٥، ص ١٧٣٩].

ويرى عبد الصّبور شاهين أنّ ما حدث هو سقوط الحركة الإعرابيّة لتحلّ محلّها حركة الوصل (الفتحة)، التي هي جزءٌ من عناصر نون التّوكيد، فنون التّوكيد الثّقيلة تُكْتَبُ عناصرها على النّحو الآتي: (أُنْ) والخفيفة (أُنْ)؛ لأنّه لا يمكن أن تكون نون التّوكيد الثّقيلة على نحو (نُنْ)؛ لأنّ هذا الشكل مرفوض أساساً في النّظام المقطعيّ للغة العربيّة؛ إذ لا يجوز أن يتجاور صامتان دون أن يفصل بينهما حركة أو صائت (ص

ص ح)، كما لم تعرف اللغة العربيّة مقطعاً يتكوّن من صوت صامت واحد كما في النون الخفيفة؛ لذلك تُجتلب لكليهما همزة الوصل المفتوحة؛ لتيسير بدء النطق بالسّاكن، فتحوّل بذلك هذه الهمزة النون الثّقيلة، ذات المقطع المرفوض (ص ص ح) إلى مقطعين: أحدهما: ص ح ص (أَنْ)، والآخر: ص ح (نَ)، والنون الخفيفة مقطعاً واحداً (أَنْ) [١١]، ص ٩٨ - ٩٩ وانظر: ٤، ص ٤٣، و ١٢، ص ١٠٠ - ١٠٥، و ١٤، ص ١١٦]، ولعلّ في قول المبرّد عن الفتحة، التي يُبنى عليها الفعل عند اتّصاله بنون التوكيد بنوعيتها: "وذلك أنّها والنون كشيء واحد" [٢٢]، ص ١٩/٣ - سبقاً لما ذكره عبد الصّبور شاهين من أنّها جزء من عناصر نون التوكيد.

كما أنّ دخول نون التوكيد الثّقيلة أدّى إلى إعادة تغيير ترتيب المقاطع (تَكَ / تُ / بُ / نُن)، فالمقطع الأخير (نُن) مرفوض في العربيّة؛ لذلك تُجتلب، كما ذكر سابقاً، همزة الوصل المفتوحة، فتصبح الكلمة: (تَكَ / تُ / بُ / نَ / نَ)، وهذا ثقيل لتوالي مقطعين قصيرين (تُ / بُ) ولوجود مقطع (نَ) المرفوض في العربيّة؛ إذ لا يوجد مقطع يبدأ بصائت في العربيّة [١٢]، ص ١٠٠ - ١٠٣، ١٠٥ - ١٠٦]؛ لذا تسقط الضمّة التي على الباء ليندمج المقطعان (بُ / نَ) في مقطع واحد (بُن) والأمر نفسه حدث مع النون الخفيفة، لكن دون تضعيف للنون، أي دون وجود المقطع الأخير (نَ) الذي مع الثّقيلة.

وقد يُقال: لماذا الفتح وليس الضمّ أو الكسر؟ أقول ما قاله سيويوه من أنّ وضع الضمّ يجعل هذه الحالة تلتبس مع حالة أخرى، هي الفعل المضارع المرفوع المسند إلى واو الجماعة المؤكّد بالنون: تَكْتُبَنَّ (تَكْتُبَنَّ)، كما أنّ وضع الكسرة يلبسها أيضاً بحالة الفعل المضارع المرفوع المسند إلى ياء المخاطبة المؤكّد بالنون: تَكْتُبَنَّ (تَكْتُبَنَّ). ويقال في: هل تَمُدَّنْ (تَمُدَّنْ) أو تَمُدُّدَنَّ (تَمُدُّدَنَّ)؟ ما قيل في تَكْتُبَنَّ (تَكْتُبَنَّ)، ولكن

يجوز معه فك الإدغام، الذي يُلزم تغيير ترتيب المقاطع بنقل ضمة الميم لتفصل بين المثليين (الدالين) على النحو الآتي: ت / مُدْ / دَدْ / نَ ، أو تَمْ / دُ / دَدْ / نَ .  
 أمّا الفعل الأجوف: هل تقولنَّ (تقولن) فيقال فيه أيضاً ما قيل في تكتبنَّ؛ لأنّ لام الفعل صحيحة. ويقال في الأفعال المعتلة الآخر نحو: تدعو، وتحمي ما قيل في تكتب، فتصبح: هل تدعونَّ وتحمينَّ؟ واتصال نون التوكيد بهذه الأفعال يظهر الأصل المفترض لها، وأنها على زنة (تفعل). ويصبح الفعل ترضى: (ترضين)، أي تغيير الألف بصرف النظر عن أصلها إلى ياء؛ لتحمل فتحة نون التوكيد؛ لأنّ الألف لا يمكن أن تقبل الحركة؛ فهي فتحة طويلة.

وإذا اتصل بنون التوكيد الفعل المضارع الصحيح الآخر المجزوم غير المسند إلى ضمائر، وجب ضبطه بالفتح منعاً لالتقاء الساكنين، كما يرى القدماء لانظر: ٩، ٥١٩/٣، نحو:

لا تكتبُ + نَ ← لا تكتبُنَّ ← لا تكتبُنَّ

ولعلّ ما حصل هو تشكّل المقطع (تُبُن) ص ح ص ص، وهذا مقطع مرفوض في العربية إلا في الوقف نحو (هَندُ)، ولا وقف فيه؛ إذ يليه مقطع (ن)؛ لذا يتمّ التخلّص منه باجتلاب الفتحة، التي هي جزء من مكونات نون التوكيد؛ لتفصل بين الصّامتين: الباء ونون التوكيد الأولى، فيصبح: (تَكُ / تُدْ / بُدْ / نَ)، أي يحدث تغيير لترتيب المقاطع لتصبح مقبولة نطقاً.

كما تعود اللام المحذوفة في الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم بـ " لا " الناهية، غير المسند إلى ضمائر، إذا اتصل بنون التوكيد، ووجب ضبطه بالفتحة، نحو: لا تدعونَّ (لا تدعون)، ولا ترمينَّ (ترمين)، وتعود الألف المحذوفة بقلبها ياءً فيما هو

نحو: ولا تَرْضَيْنَ (تَرْضَيْنَ) [٩١، ٥٢٨/٣، و١٩، ص ١/ ١٩٥]، وهذا يدعم القول بالأصل الثلاثي المفترض لها.

## ٢- الفعل المضارع المسند إلى ضمير الجماعة المذكور الحركي (الواو) أو ضمير المخاطبة الحركي (الياء) المتصل بنون التوكيد

يرى معظم القدماء من علماء اللغة العربية<sup>(١)</sup> أنّ ما حدث في الفعل المضارع المذكور سابقاً المرفوع، هو حذف نون الرفع لتوالي الأمثال<sup>(٢)</sup>، وحذف الضمير لالتقاء الساكنين، مع إبقاء ما قبل التون مضموماً؛ ليشعر بوجود واو محذوفة، أو مكسوراً؛ ليشعر بوجود ياء محذوفة، ويرى المبرد أنّ نون الإعراب تحذف؛ لأنها نظير الفتحة في الواحد (هل أكتبن؟)، ويؤكد ذلك أننا نقول للمخاطب: لن تضرب، ونقول للمخاطبة: لن تضربي، أما ضمير الياء والواو فيحذفان لالتقاء الساكنين [٢٢١، ص ٢١/٣ - ٢٢٢]، ويرى الثماني أنّ نون الإعراب أو الرفع في الأفعال الخمسة سقطت لبناء الفعل مع نون التوكيد [٥١، ص ٧٤٣، ٧٤٥، ٧٤٦].

ولعلّ ما حدث هو حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، الذي يؤدي إلى التثقل وزيادة الجهد المبذول عند نطق الأصوات المتماثلة، وتقصير واو الجماعة أو ياء

(١) انظر: سيبويه: الكتاب، ج ٣، ص ٥١٩-٥٢٠، والثماني: الفوائد والقواعد، ص ٧٤، ٧٤٥، والميداني: زهرة الطرف في علم الصرف، ص ٢٨٠، وابن عصفور الإشبيلي: المقرّب، ص ٤٦٦، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص ٥٧، والسيوطي: مع الهوامع، ج ٣، ص ٤٦٣، ومن تابعهم من المحدثين الغلابيين في جامع الدروس العربية، ج ١، ص ٩٤، والحملوي في شذا العرف، ص ٥٧.

(٢) يقصد بمصطلح توالي الأمثال عند القدماء اجتماع حرفين من جنس واحد أو تكرير الصوت الواحد في النطق مرتين متتاليتين أو أكثر أو التضعيف (انظر: سيبويه: الكتاب، ج ٤، ص ٣٩٣-٣٩٥، ٤٢٤، ج ٣، ص ٥١٩-٥٢٠، والمبرد: المقتضب، ج ١، ص ٢٤٦). ويرى بعض المحدثين أنّ العربية اتخذت أربعة أساليب للتخلص من توالي الأمثال هي: الإبدال والحذف والفصل والإدغام (انظر: مرعي، عبد القادر: التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ص ١٤٩-١٦١).

المخاطبة؛ لتشكّل المقطع الطّويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) <sup>(٣)</sup> [٢٣، ص ١٥٩] إذا كان الفعل صحيح الآخر، أو معتلّ الآخر بالواو أو الياء؛ لهذا وجب ضبطه بالضّمّة الباقية عن تقصير الواو (الضّمّة الطّويلة) في حالة إسناده إلى واو الجماعة، أو بالكسرة الباقية عن تقصير الياء (الكسرة الطّويلة) في حالة إسناده إلى ياء المخاطبة [انظر ٢٣، ص ١٩٢ و ١٨، ص ١٩١ - ١٩٢ و ١١، ص ١٠١]، نحو:

هل تَكْتُبُونَ+نْ؟ ← تَكْتُبُونَ ← تَكْتُبُنَّ.

وطرداً للباب على وتيرة واحدة، حصل الشيء نفسه مع الثّقيلة [١٢، ص ١٢٧ - ١٢٨]، فالفعل: هل تَكْتُبُنَّ؟ أصله: هل تكتبون+نْ؟ فيحذف مقطع (نْ)؛ أي نون الإعراب مع حركتها لتوالي الأمثال، وسعيّاً للسهولة والتيسير؛ فتصبح: هل تكتبون؟ عندها يتشكّل المقطع الطّويل المغلق بصامت: بون (ص ح ح ص) وهو مقطع مكروه على وجود مسوِّغ له، إذ ينتهي هذا المقطع بالصّامت نفسه الذي يبدأ به المقطع الذي يليه (نْ)؛ لذا تقصّر الواو (الضّمّة الطّويلة) إلى ضمّة قصيرة (يَكْتُبُنَّ)، والأمر نفسه يحدث مع ما هو نحو: هل تقولون وتبعون؟ لأنّهما صحيحا الآخر، إذ يُصبحان: هل تقولنَّ (تقولن) و تبعنَّ (تبعن)؟ وكذلك الأمر في: هل تمُدّون؟ مع فارق تغيير ترتيب المقاطع بسبب التّضعيف (تمدّن).

(٣) والمقطع الطّويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) هو المقطع الذي يُحدّ بصامتَيْن: الأوّل في بدايته، والثّاني في نهايته، وأمّا نواته، فتكون صوتاً صائناً طويلاً وهو مرفوض في العربيّة، ولكن يكون مكروهاً إذا توافر فيه أحد الشرطين الآتيين:

أ- أن يأتي في الوقف، نحو: باب .

ب- أن ينتهي بصامت (حد) يبدأ به المقطع الذي يليه. (انظر: أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغويّة . ط ٥، دار الطّباعة الحديثة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٧٩م، ص ١٦٣-١٦٥، وعبد التّوّاب، رمضان: فصول في فقه العربيّة . ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٩٤، وعبابنة، يحيى: دراسات في فقه اللغة، ص ١٨-١٩) .



أما الأفعال المعتلة الآخر، نحو: هل تدعون و ترمون؟ فعند إسنادها إلى نونِي التوكيد، يحدث ما حدث في هل تكتبون؟ فنقول: هل تدعُنْ (تدعُنْ)، وترمُنْ (ترمُنْ)؟ كما أنّ الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف المسند إلى ضمير الجماعة الحركي (الواو) نحو: هل ترَضُونُ؟ عند اتّصاله بنونِي التوكيد، تُحذف منه نون الإعراب لتوالي الأمثال، وتبقى واو الجماعة مع وجوب ضبطها بالضمة، وهي من جنس الواو، منعاً لالتقاء الساكنين (واو الجماعة والنون الأولى)، وذلك بعد حذف الألف (لام الفعل) ووضع الفتحة على عين الفعل؛ لتشعر بهذه الألف المحذوفة كما يرى القدماء<sup>(٤)</sup> [انظر، ص ٥٢٠/٣ - ٥٢١ و ٢٢، ص ٢٢/٣].

ولعلّ ما حدث هو حذف نون الإعراب لتوالي الأمثال، ثمّ تشكّل المقطع (ص ح ص) فالواو هنا متحرّكة بالسكون، أي إنّها صوتٌ صامتٌ، وليست صوتاً صائتاً (ضمة طويلة)، وهذا المقطع مرفوض في العربية إلا في الوقف؛ لذا يتخلّص منه سعياً للسهولة والتيسير باجتلاب حركة من جنس الواو، هي الضمة، فتوضع على الواو، وذلك بعد تقصير الألف (لام الفعل) إلى فتحة قصيرة تبقى على عين الفعل، فتصبح: ترَضُونُ (ترَضُونُ) [انظر: ١١، ص ١٠١، ١٩، ٩٤/١، ٧، ص ٥٧].

ويحدث الأمر نفسه في الفعل المضارع المرفوع المسند إلى ياء المخاطبة عند توكيده بنونِي التوكيد، فالفعل (تَكْتُبِينَ) عند اتّصاله بنون التوكيد، تحذف منه نون الإعراب وحركتها (ن)؛ لتوالي الأمثال، فيصبح: هل تَكْتُبِينَ؟ فيتشكّل المقطع المكروه (ص ح ص): بين؛ لذا تقصّر الياء ليصبح الفعل (تَكْتُبِينَ) مع الثقيلة،

(٤) ويرى الثماني في الفوائد والقواعد ص ٧٤٥، ٧٤٦، أنّ نون الإعراب التي هي للرفع في الأفعال الخمسة حُذفت لبناء الفعل مع نون التوكيد.

و(تَكْتِبُنْ) مع الخفيفة، وكذلك الأمر في: هل تَمُدُّنَّ، و تقولين، و تبعين، و ترْمَنَنَّ، و تَدْعِنَنَّ؟

والفعل المضارع المرفوع المعتل الآخر بالألف، المسند إلى ضمير المخاطبة الحركي (الياء)، المتصل بنون التوكيد، نحو: (هل ترَضِينَ؟) تُحَدِّفُ منه نون الإعراب وحركتها لتوالي الأمثال، وتبقى فيه ياء المخاطبة مع وجوب ضبطها بالكسرة، وهي من جنس الياء، منعاً لالتقاء الساكنين (ياء المخاطبة ونون التوكيد الأولى)، كما يرى القدماء، أو تخلصاً من المقطع المرفوض (ص ح ص ص)، كما يرى المحدثون، وذلك بعد تقصير الألف، التي هي لام الفعل، فتبقى الفتحة القصيرة على عين الفعل لانظر: ١١، ص ١٠٢، و٧، ص ٥٨، نحو: تَرْضِينَ (ترَضِينَ)، ويرى إسماعيل عمارة أن الألف لا تحذف، وإنما تقصّر تجنّباً لتجاوز صائتين طويلين لانظر ١٨، ص ١٩٣.

وثمة من يرى أن اللغة في الفعل الناقص آثرت أن تفرّ إلى الحركات المزدوجة<sup>(٥)</sup>، فهي على الرّغم من استتقالها، ليست مرفوضة إذا ما قيست بالمقاطع المرفوضة كالمقطع الطويل المغلق بصامت: (ص ح ص)، والمقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص)، وذلك كما في المثال الآتي:

تَخْشِينُ ← تَخْشِينُ ← تَخْشِينُ ← تَخْشِينُ

الفعل في حالة الرفع بعد إلحاق نون التوكيد الثقيلة بعد إسقاط نون الرفع وحركتها بعد الفصل بين الياء و النون بالكسرة وتشكل المقطع (شِينُ)

(٥) يُفَصِّدُ بالحركة المزدوجة: " اقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد"، انظر: الشّايب، فوزي: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، ص ٤٠٨، أو "تابع حركة وشبه حركة أو شبه حركة و حركة في مقطع واحد، فإذا كان هذا التابع في مقطعين مختلفين، فإننا لا نطلق على هذا الوضع الصوتي اسم حركة مزدوجة"، انظر: عبابنة، يحيى: دراسات في فقه اللغة، ص ١٣٢.

إذ تخلّصت اللغة من نون الرفع وحركتها لاجتماع النونات ؛ فتشكّل فيها المقطع (شَيْنٌ) وهو مقطع مرفوض (ص ح ص ص) ؛ لهذا لجأت اللغة إلى إقحام الكسرة للمجانسة الصوتية، فتشكّلت الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) فراراً من الحرج الذي سببه تشكّل المقطع المذكور [٢٠]، ص ١٢٧ - ١٢٨].

وقد استثقلت بعض اللهجات الحركة المزدوجة الصاعدة (yi) ؛ لذا نجدهم يفرّون منها أيضاً إلى ظاهرة الهمز بعد أن أسقطوا شبه الحركة (y) فالتقت الفتحة مع الكسرة، وهذا وضع غير مقبول صوتياً Hiatus ؛ لهذا أقحموا الهمزة لتفصل بين الحركتين، وقد حدث مثل هذا في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (سورة مريم: ٢٦) فقد قرأ ابن الرومي عن أبي عمرو<sup>(٦)</sup>: تَرَيْنٌ بالهمز [انظر: ٨، ص ٨٤، و ٢٠، ص ١٢٨]، وقد ذكر ابن خالويه أنه عند أكثر النحويين لحن [٨، ص ٨٤].

ويحدث الأمر نفسه مع الفعل المضارع المجزوم بحذف نون الإعراب من آخره، المتصل بنون التوكيد نحو: ليكتُبَنَّ ولا تكتُبَنَّ، مستثنين المرحلة الأولى وهي حذف نون الإعراب لتوالي الأمثال، إذ تكون محذوفة للجزم.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة ضبط الأفعال المسندة إلى نوني التوكيد؛ دفعاً للبس بين ما هو مسند إلى واو الجماعة وما هو مسند إلى ياء المخاطبة في الأفعال الصحيحة الآخر والمعتلة الآخر من جانب، ودفعاً للبس بين الأفعال الصحيحة الآخر المسندة إلى

(٦) هذه الرواية ليست سبعية، فقد ذكر ابن جني: " وروي عن أبي عمرو: " تَرَيْنٌ "، بالهمز. قال أبو الفتح: الهمز هنا ضعيف؛ وذلك لأنّ الياء مفتوح ما قبلها والكسرة فيها لالتقاء الساكنين؛ فليست محتسبة أصلاً، ولا يكثر مُسْتَقْلُهُ، وعليه قراءة الجماعة: " تَرَيْنٌ " بالياء... غير أنّ الكوفيّين قد حكوا الهمز في نحو هذا، وأنشدوا: كُمُشْتَرِيءٍ بِالْحَمْدِ أَمْرَةٌ بُتْرَا " (المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ج ٢، ص ٤٢).

واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وبين الأفعال الصحيحة الآخر في حالة عدم اتصالها بشيء من الضمائر من جانب آخر، فلولا الحركة على لام الفعل لاختلط الأمر مثلا بين: تَكْتُبَنَّ وَتَكْتُبِينَ وَتَكْتُبَنَّ، ولولا حركة الياء، لاختلط الأمر بين تَرَضَّيَنَّ (تَرَضَّيَنَّ) وَتَرَضَّيَنَّ (تَرَضَّيَنَّ)؛ لذا وجب التمييز بضبط الياء مع أنّها في الزوج الأوّل ياء المخاطبة، وفي الزوج الثاني أصلية (لام الفعل).

### ٣- الفعل المضارع المرفوع المسند إلى ضمير التثنية الحركي (ألف الاثنين) المتصل بنون التوكيد الثقيلة

نحو: هل يَكْتُبَانَّ وَيَقُولَانَّ وَيَمْدَانَّ وَيَدْعُوَانَّ وَيَحْمِيَانَّ وَيَرْضِيَانَّ؟ وفيها تحذف نون الرفع مع حركتها لتوالي الأمثال (التنونات): يكتبان+ن ← يكتبان، وتبقى ألف التثنية، وقد علل سيبويه بقاءها " ولم تحذف الألف لسكون النون؛ لأنّ الألف تكون قبل الساكن المدغم"، ولعله يشير إلى ما أطلق عليه المحدثون مصطلح المقطع الطويل المغلق بصامت المكروه (ص ح ح ص)، الذي يُقبل عندما ينتهي بالصّامت نفسه الذي يبدأ به المقطع الذي يليه، وهذه هي العلة الأولى عند سيبويه لإبقاء الألف، أمّا الثانية، فهي اللبس، وهي علة معنوية، إذ يقول: "فلو أذهبها لم يُعلم أنّك تريد الاثنين" [٩، ص ٥١٩/٣، وانظر ص ٥٢٣ - ٥٢٥]؛ أي لو حُذفت لأصبح الفعل: هل تفعَلَنَّ، فيلتبس بالفعل المضارع المفرد، والمراد المثني وليس المفرد. ويرى الثماني أنّ لا يجوز حذف ألف الاثنين لالتقاء الساكنين؛ "لأنّها ضمير الفاعل، فلو سقطت لبقى الفعل بلا فاعل" [٥، ص ١٧٤١]، وإذن تبقى الألف على الرّغم من تكوّن المقطع الطويل المغلق بصامت (بان)؛ لوجود مسوّغ له، وهو انتهاؤه بالصّامت نفسه الذي يبدأ به المقطع الذي يليه (ص ح ح ص / ص ح)، كما لا يمكن تقصير الألف لئلا يلتبس بتوكيد الفعل المسند إلى مفرد، ثمّ تضبط نون التوكيد

بالكسرة؛ " لأنها بعد ألف، فهي كنون الاثنيين، والنون الساكنة المدغمة فيها ليست بحاجز حصين لسكونها" [٢٢، ص ٢٣/٣ وانظر ١٩، ص ١/٩٣]، فكأن النون الساكنة الأولى فنيت في الثانية نطقاً؛ فتوالى ثلاث فتحات في نهاية كلمة واحدة، فكسرت النون من باب المخالفة الصوتية [١١، ص ١٠٠ - ١٠١]، تسهيلاً للنطق، والأمر نفسه يحدث في جميع الأفعال المسندة إلى ألف الاثنيين المتصلة بنون التوكيد الثقيلة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الفعل لا يتصل بنون التوكيد الخفيفة؛ لتشكّل المقطع الطويل المغلق بصامت (بانّ) في: يكتبان، وهو مقطع مرفوض لعدم وجود مسوّغ له، فهو غير متبوع بمقطع يبدأ بالصّامت نفسه الذي ينتهي به (نّ)، وإلى هذا ألمح سيويوه، إذ يقول: " ولم تكن الخفيفة ههنا لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد" [٩١، ص ٥١٩/٣، وانظر ٩، ص ٥٢٥/٣].

كما ذكر ابن عصفور: " وإنّما لم تدخل الخفيفة... لأنّ الألف لا يُجمَع بينها وبين ساكن، إلا أن يكون مدغماً، نحو: دابة" [١٦٦، ص ٤٦٦، وانظر ١٠، ص ٥١٥/٢]، كما لا يجوز تحريك الألف تجنّباً لالتقاء الساكنين؛ " لأنّ الألف إذا حُرّكت انقلبت همزة، والضّمائر لا يجوز أن تُهمز" [٥١، ص ١٧٤١].

وقد تلتبس الأفعال السابقة الذكر، جميعها، مع الفعل المضارع المثبت المتصل بألف الاثنيين ونون الإعراب، نحو: يكتبان، يقولان، يدان...؛ لذا يجب التمييز بضبط نون التوكيد بالشدّة والكسرة، وضبط نون الإعراب بالكسرة فقط.

#### ٤- الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة

عند اتصال الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة بنون التوكيد الثقيلة، وجب ضبط نون التوكيد الثقيلة بالكسرة، بعد التفريق بينها وبين نون النسوة بالألف الفارقة، نحو: ليكتبنَ + نّ، إذ تتوالى نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة، وللتخلّص من هذه

المشكلة تُلحق الألف ؛ لتفصل بينها، كما يرى علماء اللغة القدماء، فنون النسوة لا تحذف كنون الجمع؛ " كراهية أن يلتبس فعلهنّ وفعل الواحد " [٩]، ص ٥٢٦/٣ - ٥٢٧، وانظر: ١٦، ص ٤٦٦، و ١٠، ص ٥١٦/٢]، وتُكسر نون التوكيد؛ لأنها "بمنزلة نون الاثنيين حيث كانت كذلك" [٩]، ص ٥٢٦/٣ - ٥٢٧، وانظر ٢٢ ص ٢٣/٣].

و لعلّ ما حدث هو إطالة فتحة نون النسوة لتصبح ألفاً (فتحة طويلة) تفصل بين النونات، ثمّ تكسر الأخيرة (ليكتُبَنَّ) قياساً على ما حدث مع المثني، وكذلك الأمر في: لِيَقْلَنَّ، وَلِيَمْدُدَنَّ، وَيَدْعُونَنَّ، وَيَرْمِينَنَّ، وَتَسْعِينَنَّ [انظر: ١١، ص ١٠٢ - ١٠٤، و ١٩، ص ٩٥/١، و ٧، ص ٥٨].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد نون النسوة؛ لتشكّل المقطع المرفوض (ص ح ص) في: يَكُ / تُبُ / نَانُ، دون وجود مسوّغ له كما في حال اتّصاله بالثقيلة (يَكُ / تُبُ / نَانُ / نِ)، إذ ينتهي هذا المقطع بالصّامت نفسه الذي يبدأ به المقطع الذي يليه.

### ب) توكيد فعل الأمر

يرى بعض علماء اللغة القدامى وجوبَ ضبط آخر فعل الأمر، غير المسند إلى الضّمائر، بالفتحة إذا اتّصل بنوني التوكيد، نحو: اذْهَبَنَّ (اذْهَبَنَّ) منعاً لالتقاء الساكنين، فالفعل اذهب مبنيّ على السكون ونون التوكيد الأولى في الثّقيلة ساكنة (اذْهَبَنَّ)، وكذلك الأمر في نون التوكيد الخفيفة (اذْهَبَنَّ). [٩] ج ٥١٨ / ٣ - ٥١٩، ٢٨ : ج ٣٧ / ٩، ٢٦ : ج ٤ / ١٠٩].

وممن خالفهم في ذلك المبرّد [٢٢]، ج ٣ / ١٩ - ٢١]، والثّمانيني الذي يرى أنّ العرب " اختاروا بناءً ما قبل نون التوكيد على الفتح لأنّهم شبّهوها ببناء التّأنيث من حيث كانت زائدة مثلها، فلمّا كانت التّاء يُفتح ما قبلها في نحو: طلحة، وحمزة، فتحت النون ما قبلها، فقالوا: (اضربنّ، و أكرمّن). والذي يدلّ على أنّ ما قبل نون التوكيد من الفتح بناءً وليس لالتقاء الساكنين رجوع ما قبله من حروف العلة، وثباتها مع فتحة ما بعدها، وهي لا تثبت مع حركة التقاء الساكنين، ألا تراك تقول: (بع، و خفّ، و قلّ) فتسقط الياء من (بيع)، والألف من (خاف) والواو من (قول) لسكونها وسكون ما بعدها. فإذا قلت: (بع الثوب، و قلّ الحقّ، و خفّ الله) حرّكت لالتقاء الساكنين، وبقيت حروف العلة قبلها على حذفها، لأنّ حركة التقاء الساكنين لا يُعتدّ بها. فإذا جئت بنون التوكيد انفتح الساكن وأعاد ما كان سقط قبله، فقلت: (بيعنّ اليوم) و(قولنّ ما في نفسك) و(خافنّ ربّك) فرجوع حرف العلة قبل هذا المفتوح يدلّ على أنّ فتحته ليست لالتقاء الساكنين " [٥]، ص ٧٣٩ - ١٧٤٠].

ويرى عبد الصّبور شاهين - كما أشير سابقاً - أنّ حركة الفتح التي توضع على لام الفعل جزءً من عناصر نون التوكيد (أنن) الثّقيلة و(أن) الخفيفة، ويقال فيه ما قيل في الفعل المضارع المجزوم غير المسند إلى ضمائر.

أمّا الفعل (ردّ) فتدخل عليه نون التوكيد بسهولة؛ لأنّه مفتوح الآخر، ولا حاجة عندها لحركة الفتح التي هي حركة همزة الوصل لنون التوكيد: رُدنّ (رُدنّ)، ولا يُقال "ارُدُدنّ" على قول من قال: (ارُدُد) <sup>(٧)</sup>؛ لأنّ الدالّ الثّانية تلزمها الحركة "

(٧) وفكّ الإدغام لهجة معروفة منسوبة إلى أهل الحجاز، فقد كانوا لا يدغمون في المضاعف الساكن للجرم أو الوقف، وقد جاء القرآن الكريم غالباً موافقاً لهجتهم، نحو قوله تعالى: " إن بمسكّم قرح" (آل عمران: ١٤٠)، وقوله: "واغضض من صوتك" (لقمان: ١٩)، وقوله: " فليمدد بسبب إلى السّماء" (الحج: ١٥)، انظر: سيّوبه، الكتاب: ٣ / ٥٣٢ - ٥٣٥، والسّيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبد الحميد

[٢٢] ، ص ٢٦/٣. والفعالان (قَوْلَنَّ) و(بِيعَنَّ) يعود فيهما عين الفعل لعدم وجود مسوِّغٍ لحذفه، إذ بتحريك لام الفعل بالفتح لا يلتقي ساكنان كما يرى القدماء؛ أي لا يتشكّل المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص): (قَوْلَنَّ) و(بِيعَنَّ)، كما يرى المحدثون.

والأمر من (نامَ) نَمَ، أي بحذف عين الفعل لالتقاء الساكنين (نامَ) كما يرى القدماء، أو بتقصير الفتحة الطويلة؛ تخلصاً من المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) كما يرى المحدثون، وعند توكيد فعل الأمر هذا بنون التوكيد يعود الفعل إلى أصله، مع إعادة ترتيب المقاطع بسبب دخول النون الثقيلة: نا/مَدَنَّ، أو الخفيفة: نا/مَنَ [٢٠]، ص ١٢٧]، وكذلك الأمر في: ادْعُونَ (ادْعُونَ)، واحْمِينَ (احْمِينَ)، إذ يُرَدُّ المحذوف (لام الفعل) [١٦]، ص ٤٦٧]، ويُفتح إن كان هذا المحذوف واواً أو ياءً، وإن كان المحذوف ألفاً يُقلب ياءً ويُفتح، كما في اَرْضَيْنَّ (اَرْضَيْنَّ). وقد ورد عن فزارة أنهم يقولون في اِحْمِينَ وابْكِينَ: اِحْمَنَّ وابْكَنَّ أي بحذف الياء المسبوقه بكسرة [١٠]، ص ٥١٤/٢.

وإذا اتّصلت نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة بفعل الأمر المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيقال فيه ما قيل في الفعل المضارع المسند إليهما؛ أي وجب ضبطه بالضمة إن كان مسنداً إلى واو الجماعة، واتّصل بنون التوكيد، وهذه الضمة ناجمة عن تقصير الواو في المقطع الطويل المغلق بصامت، نحو: اذْهَبَنَّ، ومُدَنَّ، وقَوْلَنَّ، وادْعَنَّ، وارْمَنَّ، وارضَوَْنَّ، وفي الفعل الأخير تبقى واو الجماعة مع وجوب ضبطها بالضمة، وتحذف لام الفعل (الألف)، ويُضبط ما قبل الواو بالفتحة.

=هنداوي، المكتبة التوفيقية: ٣ / ٤٨٦، و أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ط ٣، مكتبة الأنجلو —



ووجب ضبط فعل الأمر المسند إلى ياء المخاطبة بالكسرة إن اتصل بنون التوكيد، وهذه الكسرة ناجمة عن تقصير الياء في المقطع الناتج (الطويل المغلق بصامت)، نحو: اذْهَبَنَّ، ومُدَّنَّ، وقولَنَّ، وادْعَنَّ، وارْمَنَّ، وارْضَبَنَّ، وفي الفعل الأخير تبقى ياء المخاطبة مع وجوب ضبطها بالكسرة مع حذف لام الفعل (الألف) وضبط ما قبل الياء بالفتح.

أما توكيد فعل الأمر المسند إلى ألف الاثنين، فيقال فيه أيضا ما قيل في توكيد الفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين مع فارق المرحلة الأولى للمضارع، وهي حذف نون الإعراب لتوالي الأمثال، إذ يخلو منها فعل الأمر. كما يقال في توكيد فعل الأمر المسند إلى نون النسوة ما قيل في توكيد الفعل المضارع المسند إليها.

### ج) حذف نون التوكيد الخفيفة والوقف عليها

تحذف نون التوكيد الخفيفة إذا جاء بعدها همزة الوصل، أي إذا وليها ساكن؛ فراراً من اجتماع ساكنين، كما يرى القدماء، نحو: اكرِّمَنَّ الكَرِيمَ، إذ تصبح: اكرِّمَ الكَرِيمَ؛ لذا وجب ضبط الميم في (اكرِّمَ) بالفتح للدلالة على أنه مؤكَّد بنون التوكيد الخفيفة، وللتَّمييز بينها وبين اكرِّمَ الكَرِيمَ، بكسر الميم، غير المؤكَّدة لانظر، ص ٥٢٣/٣، ٥٢٧ و ٢٢، ص ١٨/٣ و ٢١، ص ١٤٢٠ و ١٩، ص ٩٥/١ - ٩٦ و ٧، ص ٥٨ - ٥٩]، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

لا تُهينَ الفقيرَ، عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يوماً، والدَّهْرُ قد رَفَعَهُ<sup>(٨)</sup>

(٨) وهو الأضْبُط بن فُرَيْع بن عوف بن كعب، انظر: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج ٣ / ٣٤١ وقد ورد فيه: لا تُخَفِّرَنَّ الفقيرَ، عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يوماً والدَّهْرُ قد رَفَعَهُ

والأصل: لا تُهَيِّنُ [انظر: ٥، ص ٧٣٨، و ٢٨، ص ٤٣/٩ - ٤٤، و ٢٦، ص ١١١/٤].

وثمة من يرى أنّ نون التوكيد الخفيفة حُذفت هنا لضعفها ونقصها عن قوّة التنوين في الاسم وذلك لالتقاء الساكنين، ولم يجز تحريكها كما في الاسم الذي يُحرّك عند التقاء الساكنين لقوّته، فالتنوين الذي يختصّ بالأسماء أقوى من النون التي تختصّ بالأفعال؛ لهذا قرئت: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢﴾<sup>(٩)</sup>، ص ٧٣٨، و ٢٨، ص ٤٣/٩، "ومن أسقطه لالتقاء الساكنين شبّهه بحروف العلة، والأوّل أقوى وأفصح" [٥، ص ٧٣٨].

ولعلّ ما حدث هو تشكّل المقطع القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ص) عند نطق الجملة: أَكْ / رِ / مَيْدُ / كَ / رِي - مَ، دون وجود مسوّغ له؛ لذا تُحذف نون التوكيد الخفيفة للتخلّص من هذا المقطع، وتبقى الميم مفتوحة كما كانت قبل حذف النون، فتصبح الجملة: أَكْ / رِ / مَيْدُ / كَ / رِي - مَ.

= وانظر أيضاً: الأصفهاني، الأغاني، تحقيق إحسان عبّاس وإبراهيم السّعافين وبكر عبّاس، دار صادر، بيروت، ط ٣: ٢٠٠٨م، ج ٩٣/١٨، وابن هشام، مغني اللبيب: ج ١، ص ١٥٥، وفيه: عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ، بضم العين.

وورد في لسان العرب في مادّة (رَكَع) ج ٨، ص ١٣٣ ومادّة (هَوَّن) ج ١٣، ص ٤٣٨.

(٩) يذكر مكّي بن أبي طالب أنّه "روي عن أبي عمرو حذف التنوين من "أحد" لسكونه وسكون اللام من "الله". وروي عنه أنّه كان يقف على "أحد"، والذي قرأت به له، كالجماعة، بالوصل وكسر التنوين، لالتقاء الساكنين، والوقف على "أحد" حسن جيّد... (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدّين رمضان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط ٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ج ٣٩١/٢). وانظر أيضاً: الحجّة للقراء السبعة، لأبي عليّ الفارسيّ، وضع حواشيه وعلّق عليه كامل مصطفى الهداوي، منشورات محمّد عليّ بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ج ٤/١٥٣-١٥٤.

وتثبت نون التوكيد الثقيلة في الخطّ، وفي الوقف والوصل، في حين تثبت الخفيفة في الوصل ولا تثبت في الوقف، كما أنّها لا تثبت في الخط [٥، ص ٧٣٨]. ويجوز قلب النون الخفيفة، المسبوقة بفتحة، ألفاً عند الوقف؛ لأنّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد [٩، ص ٥٢١/٣، وانظر: ٢٨، ص ٤٣/٩، و ١٠، ص ٥١٧/٢]، ولأنّ النون الخفيفة ساكنة والتنوين كذلك، فهما متشابهتان؛ لذا أجريت النون الخفيفة مجرى التنوين في الوقف [٩، ص ٥٢١/٣، و ٥، ص ٧٣٨، ١٧٤٥]، ولأنّ الخفيفة في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم [٢٢، ص ١٧/٣]، نحو قول المتنبي:

أَقْصِرْ، فَلَسْتَ بِمُقْصِرٍ، جُزْتَ الْمَدَى وَبَلَعْتَ حَيْثُ النَّجْمِ تَحْتِكَ، فَارْبِعَا  
أَي: اربَعَنَّ، بمعنى توقّف وانتظر [١٧، ص ٢٦٥/٢، وانظر: ١٩، ص ٩٦/١].  
ومن ذلك أيضاً قول الأعشى:

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا<sup>(١٠)</sup>

أراد: فاعبُدَنَّ، فعوضوا عنها في الوقف ألفاً، كما عوضوا من التنوين في الاسم المنصوب، فقالوا: فاعبُدا كما قالوا: لقيتُ زيدا [٩، ص ٥١٠/٣، و ٥، ص ٧٣٨، و ٢٨، ص ٣٩/٩ - ٤٠]، ومن ذلك أيضاً قول عمرو بن أحمر الباهليّ:  
وسائلةٌ بظَهْرِ الغَيْبِ عَنِّي أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَم لَمْ تَعَارَا<sup>(١١)</sup>

(١٠) الأعشى، ميمون بن قيس (ت ٧ هـ / ٦٢٩ م): ديوانه، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة، ص ١٣٧، وفيه: وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا .

(١١) ورد البيت في شعره بالنص الآتي:

وَرَبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَم لَمْ تَعَارَا

انظر: شعر عمرو بن أحمر الباهليّ، جمعه وحققه حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص ٧٦.

فقد ورد في لسان العرب: "... قال: أراد تعارَنُ، فوقف بالألف، ... والألف في آخر تعارا بدل من النون الخفيفة، أبدل منها ألفاً لما وقف عليها، ولهذا سلمت الألف التي بعد العين إذ لو لم يكن بعدها نون التوكيد لاختذفت، وكنت تقول لم تعر كما تقول لم تحف، وإذا أُلحقت النون ثبتت الألف فقلت: لم تخافن لأن الفعل مع نون التوكيد مبني فلا يلحقه جزم" [٢٤]، مادة(عور)٤/٦١٣].

وإن وقعت النون الخفيفة بعد ضمة أو كسرة حذفت، ورُدَّ ما حُذف في الوصل لأجلها، نحو: اكتبُنْ واكتبُنْ، فعند الوقف عليها تحذف نون التوكيد الخفيفة، لمشابتها للتونين، وتعود واو الجماعة وياء المخاطبة لزوال علّة حذفهما، فتصبح: اكتبوا واكتبي [٩]، ص ٥٢١/٣ - ٥٢٣، ٥، ص ٧٤٤، ١٠، ص ٥١٦/٢].

وعند الوقف على الأفعال الخمسة المؤكدة بنون التوكيد الخفيفة تزول نون التوكيد من اللفظ وتعود نون الإعراب، فنقول في: هل تضربن: هل تضربين، وفي: هل ترضين نقول: هل ترضين، كما نقول في: هل تضربن: هل تضربون، وفي: هل ترضون: هل ترضون، وقد ذكر ذلك سيويه، فقال: "وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرفع، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة: هل تضربين، وهل تضربون، وهل تضربان" [٩]، ص ٥٢٢/٣ وانظر: ٥، ص ٧٤٣ - ٧٤٦ و٢٨، ص ١٣/٩ و٤٣، ص ٣٣٢/٣ - ٣٣٣، كما ذكر سيويه أنّ هذا الرأي للخليل، "وقول العرب على قول الخليل" [٩]، ص ٥٢٢/٣].

## الخاتمة

توصلت هذه الدراسة إلى أنّ دخولَ نون التوكيد، بنوعيهما: الثقيلة والخفيفة، على أفعال الأمر وبعض أفعال المضارعة يؤثر في بنيتها، إذ قد يؤدي دخولها إلى سقوط حركة آخر الفعل وتغيير ترتيب المقاطع، كما في (هل تَكْتُبَنَّ؟)، وقد يؤدي دخولها أيضاً إلى ظهور بعض المقاطع المرفوضة أو المكروهة في العربية؛ وسعيًا للسهولة واليسير في النطق تضطرّ نون التوكيد الناطق العربيّ إلى حلول يعمد إليها للتخلص من هذه المقاطع أو تجويزها، نحو تقصير حركة طويلة كما في (هل تَكْتُبَنَّ و تَكْتُبَنَّ؟)، أو اجتلاب حركة للمجانسة كما في (تَرَضُونُ)، وقد يتسبب دخول نون التوكيد الثقيلة إلى تطويل الفتحة القصيرة تخلصاً من توالي الأمثال، نحو (لِيَكْتُبَنَّ).

ويتخلص الناطق العربيّ من توالي الأمثال أيضاً بحذف أحد المتماثلين، كما في توكيد الفعل المضارع المرفوع المسند إلى ضمير الجماعة المذكّر الحركي (الواو)، والفعل المضارع المرفوع المسند إلى ضمير المخاطبة الحركي (الياء)، نحو (هل تَكْتُبَنَّ و تَكْتُبَنَّ؟) وغيرهما.

تُغيّر حركة نون التوكيد الثقيلة إلى الكسر من باب المخالفة الصوتية، كما في توكيد الفعل المضارع وفعل الأمر، المسندين إلى ضمير التثنية (ألف الاثنين) والمسندين إلى نون النسوة، نحو: هل يَكْتُبَنَّ؟ و اَكْتُبَنَّ و لِيَكْتُبَنَّ.

ويمكن تفسير ما حدث من إعادة ترتيب المقاطع، والتخلص من المقاطع المرفوضة والمقاطع المكروهة، أو تجويزها، والتخلص من توالي الأمثال بالحذف أو بالفصل، واجتلاب حركة ما للمجانسة - بأنه من باب السهولة واليسير، فالناطق يريد تحقيق السهولة والانسجام في النطق.

إنّ دخول نون التوكيد بنوعيتها إلى بعض الأفعال يعيدها إلى أصولها ؛ أي يعيد إليها ما حُذِفَ منها، فنقول: قولنَّ، وبيعنَّ، ونامنَّ، وادْعُونَّ، واحْمِينَّ، وارْضِينَّ، ونقول: لا تَدْعُونَّ، ولا تَرْمِينَّ، وهذا يثبت الأصل المفترض لمثل هذه الأفعال. وحرري بنا أن نتنبّه إلى ضرورة ضبط الأفعال المتصلة بنوني التوكيد دفعا للبس، فلولا الحركة على لام الفعل لاختلط الأمر مثلا بين: تَكْتُبَنَّ وَتَكْتُبِنَّ وَتَكْتُبَنَّ، ولولا حركة الياء، لاختلط الأمر بين تَرْضِينَّ (تَرْضِينِ)، وَتَرْضِينَّ (تَرْضِينِ)؛ لذا وجب التمييز بضبط الياء، مع أنّها في الزّوج الأوّل ياء المخاطبة، وفي الزّوج الثاني لام الفعل، وقد يلتبس الفعل يَكْتُبَانَّ مع الفعل يَكْتُبَانِ؛ لذا وجب التمييز بضبط نون التّوكيد بالشدّة والكسرة، وضبط نون الإعراب بالكسرة فقط.

### المصادر والمراجع

- [١] الأزهرّي، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ / ١٤٩٩ م): شرح التصريح على التوضيح. دار الفكر.
- [٢] الأعشى، ميمون بن قيس (ت ٧ هـ / ٦٢٩ م): ديوانه، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة.
- [٣] أنيس، إبراهيم: الأصوات اللغوية. ط ٥، دار الطباعة الحديثة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩ م.
- [٤] بروكلمان، كارل: فقه اللغات السامية. تعريب د. رمضان عبد التّوّاب، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٧ م.

- [٥] الثماني، عمر بن ثابت (ت ٤٤٢ هـ / ١٠٥٠ م): الفوائد والقواعد. تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م.
- [٦] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ): اللّمع في العربيّة. تحقيق سميح أبو مغلّي، دار مجدلاوي للنشر - عمّان، ١٩٨٨ م.
- [٧] الحملأوي، أحمد، (ت ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م)، شذا العرف في فنّ الصّرف. المكتبة الثّقافيّة، بيروت.
- [٨] ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين (ت ٣٧٠ هـ / ٩٨٠ م): مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. نشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة.
- [٩] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ / ٧٩٦ م): الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون، ط ١، دار الجيل، بيروت.
- [١٠] السيوطي جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- [١١] شاهين، عبد الصّبو: المنهج الصّوّيّ للبنية العربيّة، رؤية جديدة في الصّرف العربي، مؤسسة الرسالة.
- [١٢] الشّايب، فوزي حسن، أثر القوانين الصّوّيّة في بناء الكلمة العربيّة. الطّبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردنّ، ٢٠٠٤ م / ١٤٢٥ هـ.
- [١٣] الصّبّان، محمّد بن علي الشّافعيّ (ت ١٢٠٦ هـ): حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ علي بن محمّد بن عيسى (ت ٩١٨ هـ) على ألفيّة ابن مالك، ضبطه وصحّحه وخرّج شواهد إبراھيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة - بيروت.

- [١٤] عباينة، يحيى: *دراسات في فقه اللغة والفلولوجيا العربيّة*، ط ١، دار الشروق، ٢٠٠٠م.
- [١٥] عبد التّوّاب، رمضان: *فصول في فقه العربيّة*. ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧
- [١٦] ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت ٦٦٩ هـ) *المقرب ومعه مُثُل المقرب*، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلميّة - بيروت.
- [١٧] العُكْبُري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ / ١٢١٩ م): *التبيان في شرح الديوان* (ديوان أبي الطيّب المتنبي). ضبط وتصحيح: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- [١٨] عمّارة، إسماعيل: *تطبيقات في المناهج اللغويّة*. الطّبعة الأولى، دار وائل، عمّان، الأردنّ، ٢٠٠٠م،
- [١٩] الغلاييني، مصطفى (ت ١٣٦٤ هـ / ١٩٤٥ م): *جامع الدّروس العربيّة*. ط ٣٦، المكتبة العصريّة، بيروت، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.
- [٢٠] الكناعنة، عبد الله محمّد: *أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة*، الطّبعة الأولى، وزارة الثقافة، عمّان، ١٩٩٧ م.
- [٢١] ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله: *شرح الكافية الشّافية*، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٩٨٢، ط ١.
- [٢٢] المبرد، أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ / ٨٩٨ م): *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.



[٢٣] مرعي، عبد القادر: *التشكيل الصوّي في اللغة العربيّة*: بحوث ودراسات. الطّبعة الأولى، مطبعة البهجة، عمّان، ٢٠٠٠ م.

[٢٤] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم: *لسان العرب*. دار صادر - بيروت.

[٢٥] الميدانيّ، أحمد بن محمّد (ت ٥١٨ هـ / ١١٢٤ م): *نزهة الطّرف في علم الصّرف*. تحقيق السيّد محمّد عبد المقصود درويش، الطّبعة الأولى، القاهرة، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.

[٢٦] ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١ هـ / ١٣٥٩ م): *أوضح المسالك إلى ألقية ابن مالك ومعه كتاب عُدة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك* تأليف محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت.

[٢٧] ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١ هـ / ١٣٥٩ م): *مغني اللبيب عن كتب الأعراب*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٩٩٥ م.

[٢٨] ابن يعيش، موفق الدين (ت ٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م): *شرح المفصل*. دار صادر - بيروت.

**The Effect of “Assuring N sound (Noon Al Tawkeed) in the structure of the Arabic Verbs : A study in phonics level**

**Dr. Reem Farhan Al Ma’aita**

*Primary science Department Faculty of Technological Engineering  
Al Balqa Applied University /the Hashemite kingdom of Jordan*

**Abstract.** This study that is entitled” The effect of Noon Al Tawkeed on the Arabic verb structure: A study at phonics level, it aims at examining the effect of short and stressed “noon “on the verb structure which is permissible or must be connected to. And to interpreting of this effect in the light of modern phonology, while comparing it with the explanations of linguistic of old.

This study has revealed that simplicity law has a clear effect on explaining the changes in verbs structure, whereas the organization of syllables may change as a result of linking /N/to these verbs. Or same unfavored or rejected syllables may appear in Arabic which speaker is trying to get rid of them in one way or another. Toward the shortening of long sounds, N connection may lead to several similar duplicates that result from pronunciation of two similars or more, by omission or separation through lengthening of short sound.